التَّذكيرُ والتَّأنيثُ بَينَ اللغتين العَربيَّةِ والمَهْريَّةِ
دِرَاسَةٌ بَينيّةٌ مُقَارنةٌ

نواف بن أحمد عثمان حكمي* عامر فائل محمد بلحاف**

تاريخ تسلُّم البحث : 2023/10/3م تاريخ قبول النشر : 2023/12/17م

ملخص

استهدف هذا البحث المقارنةَ بين اللغتين العربية والمهرية في فصيلة نحوية هي الجنس أو النوع (التذكير والتأنيث)، بالاستعانة بالمنهج المقارن، ولتحقيق هذا الهدف تألفت الدراسة من ثلاثة مباحث. درس المبحث الأول النظام اللغوي للتذكير والتأنيث (الفصائل النحوية، نظام التقسيم، الجنس اللغوي واختلافه في اللغات واللهجات، بعض المقارنات)، وخُصّص الثاني لعلامات التأنيث في الأسماء والأفعال في اللغتين مع توثيق عدد من الملحوظات المهمة المتصلة بهذا الموضوع، وتحدث الفصل الثالث عن بعض القواعد الحاكمة لهذه الفصيلة النحوية. وقد عقدت الدراسة في هذه المباحث الثلاثة الكثير من المقارنات بين اللغتين واللغات السامية، كما عُنِيت بإيراد عدد كثير من الأمثلة لتؤتي المقارنة ثمارها.

توصلت الدراسة في نهايتها إلى بعض النتائج أهمها: عدم اختلاف اللغة المهرية عن العربية واللغات السامية في تقسيم الجنس على قسمين: مذكر ومؤنث لا ثالث لهما، وتوافقها مع العربية الفصحى في أغلب أقسام الأسماء المؤنثة: مؤنثات تكون فيها علامة التأنيث فاصلةً بين المؤنث والمذكر، أسماء مؤنثة من غير علامة، مؤنثات يخالف فيها الاسم المؤنث لفظ مذكره. مؤنثات حقيقية وأخرى مجازية. كما أثبت البحث توافق المهرية مع العربية الفصحى في كثير من القواعد الناظمة للتذكير والتأنيث.

الكلمات المفتاحية: اللغة المهرية، الفصائل النحوية، التذكير، التأنيث.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد.

يحمل هذا البحث عنوان (التذكير والتأنيث بين اللغتين العربية والمهرية)، وهو محاولة لتعقّب أوجه الشبه والاختلاف بين اللغتين في فصيلة نحوية مهمة هي فصيلة الجنس. وقد تجلّت هذه الفكرة العلمية من واقع عمل الباحثينِ في جامعة نجران – كلية العلوم والآداب بشرورة، حيث يدرس فيها عدد من الطلاب المهريين الذين يتحدثون اللغة المهرية بطلاقة، وهم أبناء عدد من المواطنين السعوديين الذين يعيشون في مناطق متفرقة من المملكة – منها نجران – ويتجاوز عددهم – بحسب بعض الإحصاءات الإعلامية – الثلاثين ألف نسمة.

بدأ العمل في هذه الدراسة بجمع المادة اللغوية من أفواه الطلاب وغيرهم من أبناء المهرة، مع الاستعانة ببعض المصادر والمراجع التي تحدثت عن اللغة المهرية وهي في مجملها قليلة وشحيحة، ساعد على ذلك إتقان أحد الباحثينِ اللغة المهرية، ليُنطلق بعدها إلى تحليل المادة وتصنيفها وصولًا إلى مقارنتها بالقواعد العربية الفصحى واستخلاص النتائج.

تألف هذا العمل من ثلاثة مباحث؛ تحدث الأول عن النظام اللغوي للتذكير والتأنيث (الفصائل النحوية، نظام التقسيم، الجنس اللغوي واختلافه في اللغات واللهجات، بعض المقارنات). وخُصّص المبحث

* أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة نجران - المملكة العربية السعودية
** أستاذ اللغة والنحو بجامعة الشرقية - سلطنة عُمان

الثاني لعلامات التأنيث باعتبار أنّ الأصل في الاسم هو التذكير فلا يحتاج إلى علامات، وفيه عُرضت هذه العلامات في الأسماء والأفعال بين اللغتين مع توثيق عدد من الملحوظات المهمة المتصلة بهذا الموضوع، واتّباع توجّه عام يعتمد الإكثار من الأمثلة لتؤتي المقارنة ثمارها. وخُصّص المبحث الثالث لبعض القواعد العامة المتعلقة بالتذكير والتأنيث، وهي قواعد تطالعنا بها كتب النحو العربي، بَسَط البحث القولَ في ست منها، فقورنت بما هو مستعمل في المهرية اليوم، لتُظهر المقارنة تقاربًا بيّنًا بين اللغتين في هذا الجنس اللغوي. وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت النتائج التي توصلت إليها، مع ثبت للمصادر والمراجع التي أفادت منها.

مشكلة البحث: توجيه النظر البحثي إلى واحدة من اللغات العربية الجنوبية الباقية إلى يومنا هذا، ومقارنتها بالعربية للخروج بنتائج علمية تمثل إضافة جديدة إلى حقل اللغة والنحو العربي.

حدود البحث: تتحدد هذه الدراسة موضوعيًّا في المقارنة بين اللغتين العربية والمهرية، مع الإفادة من بعض المقارنات في حقل اللغات السامية.

أهداف البحث: يستهدف هذا البحث المقارنة بين اللغتين العربية والمهرية في استخدام فصيلة الجنس (التذكير والتأنيث) في المحاور الآتية:

1- النظام اللغوي المعتمد في اللغتين في المسائل موضع المقارنة.

2- علامات التأنيث المستخدمة في اللغتين (في الأسماء وفي الأفعال).

3- القواعد العامة المتعلقة بالتذكير والتأنيث.

منهج البحث وإجراءاته: سيعمد الباحثان إلى استخدام المنهج المقارن في هذه الدراسة، بعدّه المنهج الأنسب لتحقيق أهدافها. فسيبدآن بالقواعد العربية، ثم القواعد التي تحكم المهرية، مع الإفادة من بعض المقارنات في أدبيات كتب اللغات السامية.

خطة البحث:

1- المقدمة: وفيها عرض عام لموضوع الدراسة، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه.

2- المبحث الأول: النظام اللغوي للتذكير والتأنيث (نظام التقسيم، الجنس اللغوي، بعض المقارنات)

3- المبحث الثاني: علامات التأنيث (في الأسماء – في الأفعال).

4- المبحث الثالث: قواعد عامة في التذكير والتأنيث (أصل الجنس، أقسام المؤنث، في المبنيات، ...).

5- الخاتمة: وتتضمن النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

6- ثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول: النظام اللغوي للتذكير والتأنيث:

تشترك معظم لغات العالم في عدد من المعاني التي يراد التعبير بها عن دلالات معينة، كالتعبير عن الجنس – النوع (مذكر – مؤنث)، أو الشخص (متكلم – مخاطب – غائب)، أو التعيين (نكرة – معرفة)، أو العدد (مفرد – مثنى – جمع)، أو الفعل (ماضٍ – مضارع – أمر). وما من شك في أنّ أي لسان بشري لا غنى له عن هذه المعاني جلّها أو بعضها، بل إنّها تعدّ اليوم معيارًا – كثرةً أو قلةً – لما وصل إليه نحو لغةٍ ما من تطور ونضج.

اصطلح بعض الباحثين على هذه المعاني مصطلح (الفصائل النحوية)، وقصدوا به: المعاني التي يعبر عنها بوساطة دوال النسبة، فالنوع، والعدد، والشخص، والزمن، والحالة الفعلية والتبعية ...إلخ، كلها فصائل نحوية في اللغات تسعى دوال النسبة إلى التعبير عنها.[1] وعرف الباحث (إن سوب لي) الفصائل النحوية بقوله: "هي مجموعة العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة، أو التي تدل على معان نحوية في لغة ما، ومن أهمها: الجنس أو النوع،

والعدد، والشخص، وزمن الفعل".[2]

ويرى الدكتور عبده الراجحي أنّه من الممكن أن تسمى هذه المعاني بالفصائل أو الأقسام النحوية، وقال في معرض حديثه عن إحداها: "دراسة التذكير والتأنيث تقع في صلب الدراسة النحوية، وهي تندرج الآن تحت ما يسمى بالفصائل أو الأقسام النحوية"[3]. ولا يختلف اثنان في أنّ للتمييز بين المذكر والمؤنث أولوية مهمة في اللغات وقواعدها؛ لما يترتب على ذلك من إفهام.

يحاول هذا البحث أن يدرس ظاهرة التأنيث في واحدة من اللغات العربية الجنوبية ويقارنها بالعربية الفصحى، ألا وهي اللغة المهرية، وهي لغةٌ محكية في جنوب الجزيرة العربية، تناولها بعض الدارسين منذ سنوات خلتْ، فمنهم من رأى فيها بقيةً من بقايا اللغات العربية الجنوبية، وقرّبها بعضهم الآخر من العربية الفصحى، وشطّ بعضهم حين جعلها أقرب إلى العبرية أو الجعزية. وقد افترض عددٌ من الباحثين الذين عنوا بالمهرية ولهجاتها – وبخاصة المستشرقون منهم – افتراضات أصاب بعضها كبد الحقيقة، وجانب أكثرها الحقيقة والصواب والمنطق.[4]

يظهر النظام اللغوي للجنس أو النوع (التذكير والتأنيث) واضحًا في اللغة العربية؛ فيما تختلف عنها بعض لغات العالم في هذه الظاهرة، فهناك من اللغات ما لا يراعى فيها التذكير والتأنيث كاللغة الفارسية، ولغة البانتو في جنوب أفريقيا؛ إذ يراعي المتكلم بها في صيغ الأسماء بين الحي والجماد[5]، وأما في اللغات السامية – ومنها العربية والمهرية – فإن هذه الظاهرة تسير وفق قوانين وقواعد لغوية، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض القبائل واللهجات العربية. قال أبو بكر الأنباري: "اعلم أن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث؛ لأن من ذكَّر مؤنثاً، أو أنث مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً، أو خفض منصوباً".[6]

لا تختلف اللغة المهرية عن العربية واللغات السامية في تقسيم الجنس على قسمين: مذكر ومؤنث، ولا ثالث لهما، وهذا يعني أنها قطعت شوطًا في استقرار الجنس اللغوي، ذلك أنّ اللغات البدائية – كما يرى بروكلمان – لا يوجد فيها نوعان أو ثلاثة من الجنس، بل يوجد فيها غالبًا أنواع كثيرة يفترق بعضها عن بعض نحويًّا، وتتوزع فيها كل أشياء العالم المحسوس[7]. ومن أمثلة ذلك في المهرية: (حِيبْ أو هِيب) بمعنى (الأب)، ويقابله (هَام أو حَام) بمعنى (الأم)، (غَيجْ) بمعنى (الرجل)، ويقابله (حِرمِيت) بمعنى (المرأة)، (غِجّين) بمعنى (ولد)، وتقابله (غِجّيت) بمعنى (بنت)، فالحدود اللغوية فيما يخص الجنس واضحة لا تداخل فيها.

وقد تختلف المفردة العربية في بعض الأحايين من حيث الجنس من لهجة إلى لهجة، ومن لغة إلى أخرى، فقد يكون الاسم مذكرًا عند قوم، في حين يكون مؤنثًا عند آخرين، وهذا الاختلاف واردٌ في قبائل العرب، فمثلًا كلمة (كتاب) تستعمل مؤنثة عند بعض قبائل اليمن، و(العضد) و(العجز) تستعمل مؤنثة عند أهل تهامة، كما أن أهل الحجاز يؤنثون (الطريق)، و(الصراط)، و(السبيل) وغيرها، في حين أن بني تميم يذكرون كل هذه الكلمات[8]، وقد نزل القرآن الكريم مؤكّدًا ذلك، فتارة تأتي المفردة في سياق الآية مؤنثة، وتارة تأتي في سياقٍ آخر مذكرة، ومن ذلك كلمة (السَّبِيلُ) يُذكَّرُ ويؤنث. قال الله جل ذكره: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾[9]، فقد وردت مؤنثةً في هذه الآية الكريمة[10]، ومن ذلك أيضًا لفظة (الطاغوت) قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾[11]، وردت مؤنثة في هذا السياق من الآية الكريمة، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [12]، جاءت مذكرةً في هذه الآية، ومن ذلك أيضًا لفظة (الْأَنْعَام) تذكَّر وتؤنث، قَالَ الله

تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[13]، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾[14]،أي: الأنعام، جاءت بصيغة التأنيث.[15]

تتفق المهرية مع العربية الفصحى في تأنيث الكثير من الأسماء، كالعين، والأذن، والكبد، والكف، واليد، والرجل، والأصابع، والملح، والشمس[16]، والنفس، والدار[17] والسماء،...الخ، فهذه الألفاظ فيها على التوالي: عَيْن أو أَيْن، هَايْذِين، شِبْدِيتْ، كَفْ، حِيدْ، فَامْ، أَجُوبَع أو أَجُوبأ، مِلْحَات أو مِلْحُوت، نَفْس، بَيْت، هِيتِمْ. بيد أنّه تقابلنا فيها بعض الألفاظ المذكرة وهي في العربية مؤنثة مثل: العصا وهي في المهرية (ظَرْبْ)، ونَمل وهي في المهرية (نُومِيلْ)، وخَمْر وهي في المهرية (خَامِر)، وضِلع وهي في المهرية (ضَلْع) بنطق الضاد جانبية، والفأس وهي في المهرية (فُوس)، والرُّكبة وهي في المهرية (بِرْكْ)، والسُّرَّة وهي في المهرية (شِيرَاعْ أو شِيرَاأ).

وتتفق المهرية مع العربية في تذكير الكثير من الأسماء، مثل: الرأس، والأنف، والخد، والحاجب، والمعى، والصدر، والباب، والجبل، والغراب، والوادي، والماء...إلخ. فهذه الألفاظ في المهرية على التوالي هي: حْرِهْ أو حْرُهْ، نِخْرِيرْ، لُوسَعْ أو لُوسَأ، حُوجِل، مْعَوْيُونْ أو مْأَوْيُونْ، جَوفْ، بُوب، جْبِيلْ، هِيغْرَيبْ، حْوُودي، حْمُهْ. في المقابل تصادفنا بعض الأسماء فيها مؤنثة وهي في العربية مذكرة نحو: البطن وهو في المهرية مؤنث (هُوفِل)، المَطَر وهو في المهرية (رِحْمِيتْ أو مِلْسِى)، البحر وهو في المهرية (رَوْرِم)، القميص وهو في المهرية (دِرَّاعِت أو دِرَّاإِتْ)، اليَوم وهو في المهرية (حْيُوم).

عادة ما تستخدم اللغة العربية التاء علامة للتأنيث، ويشترط بعض النحويين أن يكون الحرف الذي يسبق تاء التأنيث مفتوحًا، قال السيرافي: "والتاء الزائدة للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة، ويوقف عليها بالهاء كقولنا: دجاجَة، وما أشبه ذلك"[18]. ووردت التاء التي فُتح ما قبلها علامة على التأنيث في غير العربية من الساميات، فكلمة um–dann في الآكادية تعني (قوي) وهي مذكر (أصل الكلمة dann وأما um فهي ضمة وميم ، وهما التمييم الذي يقابله التنوين في العربية)، أما تأنيث هذه الكلمة فقد تم بإضافة فتحة وتاء (at) إلى الكلمة المذكرة فأصبحت الكلمة um–at–dann dannatum أي قوية. ومن علامات التأنيث في العبرية أن تنتهي الكلمة بالتاء التي فتح ما قبلها نحو شينات senat ومعناها: سِنَة أو نوم، أو بالهاء التي فتح ما قبلها، نحو : يلداه yaldah، ومعناها: بنت[19]. وقد وردت هذه التاء التي للتأنيث بسكون ما قبلها نحو: أخت، وبنت. ولعلَّ الحكم الذي أطلقه السيرافي هو من باب التغليب.

تستخدم اللغة المهرية التاء علامة للتأنيث، وهو استخدام تحكمه عدد من الضوابط، نفرد لها المساحة الآتية في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: علامات التأنيث:

المشهور عند علماء العربية أنّ للتأنيث ثلاث علامات[20]، وجعلها بعضهم خمس عشرة علامة[21]، ثماني منها في الأسماء، وأربعًا في الأفعال، وثلاثًا في الأدوات، فأمّا التي في الأسماء فهي: التاء المربوطة، وتبدل في الوقف هاء، خلافًا لمن زعم أن التأنيث بالهاء وأنها تبدل تاء في الوصل، والألف المقصورة، والألف الممدودة، وقيل عنها: الهمزة التي قبلها مدة، وهي عند البصريين بدل من الألف المقصورة، ومذهب الكوفيين والزجاجي: أن الهمزة ليست مبدلة من الألف، وإنما هي علامة التأنيث، ومذهب الأخفش أن الألف والهمزة معًا هما علامة التأنيث[22]، وتاءُ الجَمْع في نحو (الهِنْدَات)، والكَسْرة في (أَنْتِ)، والنونُ

في (أنْتُنَّ) و(هنَّ)، والتَّاءُ في (أخْت) و(بنْتٍ)، والياء في (هَذي)، وبعضهم جعل (الياء) في (هذي) أصلًا وليست للتأنيث، إنما هي عين الكلمة، والتأنيث مستفاد من الصيغة نفسها.[23]

وأما التي في الأفعال فهي: التاء المفتوحة، والياء في قولك: اضربي، والكسرة في قولك: (قمتِ)، ونون الإناث في قولك: (اجتهدنَ). وأما التي في الأدوات فهي: التاء في (رُبَّت، وثُمَّت)، ومنه قول الشاعر:

ورُبَّتَ غَارَةٍ أَوْضَعتُ فِيهَا
كَسَحِّ الخَزْرجِيِّ جَريمَ تَمْرٍ[24]

وقول الشاعر:

أَلَا يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي ثُمتَ اسْلَمِي
ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وإِنْ لَمْ تَكَلَّمِي[25]

والهاء المبدلة من التاء المفتوحة في الوقف على (هيهات) هيهاه عند من يجعلها واحدة، وعلى (لات) لاه. والهاء والألف في قولك: (إنها)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[26]، فجاءت مؤنثة؛ لأن الأبصار مؤنثة .[27]

و(التاء) التي تدخل الكلمة قد تدل على دلالات مختلفة ومتعددة، للتأنيث أو لغير التأنيث، والسياق هو الذي يبيّن ذلك، ومن تلك الدلالات – وهو الشائع في العربية – أنها تأتي للتفرقة بين المؤنث والمذكر، ومنها أيضًا للتفرقة بين الواحد من الجنس ونوعه مثل: تمر، وتمرة، والمبالغة في الصفة، مثل: رجل راوية، ومنها أيضًا أن تكون عوضًا عن محذوف لعلل صوتية، مثل: عِدة من وعد، وزنادقة من زناديق، ومنها أنها تدل على التعريب كقولهم: (موازجة)، جمع موزج، ويعني الخف أو الجورب، ومنها كذلك للإلحاق مثل طلحة، والطلح شجر مؤنثه طلاحة، ولكنه سُميَ به، وغير ذلك من الدلالات. وأشهرها وأكثرها استعمالًا أنها تدل على التأنيث، وهذا البحث معني بذلك. ومذهب البصريين في هذه التاء الداخلة للتأنيث على الاسم المفرد والتي يوقف عليه بالهاء أن التاء هي الأصل والهاء بدل منها، أما الكوفيون فيقولون: إن الهاء هي الأصل.[28]

وإذا أمعنا النظر في علامات التأنيث التي تدخل على الأسماء المهرية فسنجد علامتين يثبتهما الاستعمال المعاصر[29]: التاء المسبوقة بالكسرة الطويلة أو الياء (يت it)، والتاء المسبوقة بالضمة الطويلة أو الواو (وت ut)، ومواضع هذه الأخيرة أقل من الأولى. ويسوق الجدول التالي بعض هذه الأسماء المؤنثة وعلاماتها:[30]

م	المؤنث بالفصحى	ما يقابله في المهرية	ملاحظات
1	بنت	غِجِّيتْ	قد تُنطق (غِجْنُوتْ)
2	أخت	غِيتْ	–
3	امرأة	حِرْمِيتْ	اشتراك مع الفصحى في الأصل الثلاثي
4	حجرة	حِجْرِيتْ	اشتراك مع الفصحى في الأصل الثلاثي
5	كبد	شِبْدِيتْ	اشتراك مع الفصحى وقلب الكاف شينًا
6	سُلحفاة	حِمْسِيتْ	الحمسة في معاجم اللغة : السلحفاة [31]
7	راحة اليد	رْحُوتْ	اشتراك مع الفصحى في الأصل الثلاثي
8	مرآة	مِيرُوت	اشتراك مع الفصحى في الأصل الثلاثي

إنّ الناظر في هذه الأمثلة سيجد هاتين العلامتين اللتين تدخل إحداهما على المادة الثلاثية للاسم لتخلق منه جنسًا هو المؤنث، وربّما كانت هاتان العلامتان هما سيدتا الموقف لتأنيث الاسم في مهرية اليوم، وهو أمر غير مستغرب؛ إذ إنّ معظم اللهجات العربية الحديثة اليوم قد زالت منها علامات التأنيث الأخرى (الألف الممدودة والمقصورة وغيرهما) لتحل محلها تاء التأنيث.[32]

وذهب سباتينو موسكاتي في معرض حديثه عن الصيغ المزيدة المنتهية بـ (ut وit) إلى أنّ هاتين الزيادتين إذا لحقتا "بصيغ أخرى لتُنتج (قبروت qabrut) و(قبريت qabrit) ... إلخ، فإنّهما تنتجان صيغًا تدل على أسماء المعاني" [33]، ودلّل على ما ذكر بأمثلة من الأكدية، والعبرية، والسريانية، والأثيوبية. ثم افترض في مكان غير بعيد من قوله هذا ما يلي: "وربما كانت في الأصل مورفيمات مؤنثة" [34]، وقصد بـ (المورفيم): المقطع أو العلامة أو اللاحقة، وافتراضه الأخير هذا أقرب إلى الأمثلة السابقة في المهرية؛ إذ لا دلالة فيها على المعاني (بنت، أخت، امرأة، ...) بل هي أسماء ذوات، وكون هذه العلامة مورفيم تأنيث هو افتراضٌ أكثر إقناعًا.

ترد هاتان العلامتان في المهرية أيضًا مع العدد المؤنث عند مخالفته للمعدود، ومن الأمثلة:

م	العدد بالفصحى	ما يقابله في المهرية	ملاحظات
1	أربعة	رِبْعُوتْ	قد تنطق العين همزة وقد تُحذف
2	ستة	بِتّيتْ	–
3	ثمانية	ثِمْنِيتْ	–
4	عشرة	عَشْرِيتْ	الشين جانبية ، وقد تنطق العين همزة

وممّا يجدر التنبيه عليه هنا أن العلامة (وت ut) التي تلحق المؤنث وبعض الأعداد المهرية لها نظير في العربية الفصحى دونما إشارة إلى التأنيث أو العدد؛ إذ زيدت الواو والتاء بعد لام الكلمة في الاسم الثلاثي الأصول، ومن أمثلتها: الحيُّوت: وهو ذكر الحيات، ورَغبوت، وسُلكوت.[35]

وثمة ملحوظة أخيرة قبل أن نطوي الحديث عن تأنيث الاسم، وهي خاصة بالوقوف على التاء المربوطة؛ ففي العربية الفصحى نقف على التاء المربوطة بالهاء كما مضت الإشارة آنفًا، فنقول: فاطمهْ، مدرسهْ، ساعهْ[36]. أمّا المهرية المعاصرة فتقف على مثل هذه الأسماء بالتاء بدل الهاء، ومن الأمثلة :[37]

م	المؤنث بالفصحى	ما يقابله في المهرية	ملاحظات
1	سنة	سْنِيتْ	–
2	ساعة	ساعِتْ	قد تنطق العين همزة وقد تُحذف
3	جمعة	جِمْعاتْ	قد تنطق العين همزة وقد تُحذف
4	مَدْرسة	مْدِرْسِيت	–

فلماذا وقف المهريون على التاء المربوطة بـ (التاء) في هذه الأمثلة وغيرها ولم يقفوا عليها بـ (الهاء) كما هو شأن الفصحى؟ أسعفنا الدكتور إبراهيم أنيس بالإجابة حين قال: "ومن الممكن أن ننسب ما نسمعه الآن من بعض أهل الشام والعراق حين يقفون على التاء المربوطة (بالتاء) إلى اللهجات اليمنية القديمة، أو بعبارة أدق لهجة حمير"[38]. وتأسيسًا على ما ذكره الدكتور أنيس نستطيع أن نقرر أنّ المهرية المعاصرة عندما تقف على الكلمة المؤنثة المختومة بالتاء المربوطة بـ (التاء) إنّما تحتفظ باستخدام لغوي حميري قديم، فُقِدَ في بعض الاستعمالات اللهجية الحديثة وبقِي فيها .[39]

وإذا ما انتقلنا إلى علامات التأنيث في الفعل فسنقرر أولا أنّ أنواع الفعل الثلاثة في العربية الفصحى: الماضي، والمضارع، والأمر، اتصلت بها علامات دالة على المؤنث. فأما الفعل الماضي فعلامة التأنيث فيه تأتي لاحقة إذا أُسند إلى المؤنث، وتكون ساكنة نحو: قامتْ، ونامتْ، وسبب سكونها كراهة توالي الحركات، في حين يأتي الفعل الماضي خاليًا من العلامة في المذكر نحو: قام، ونام. وأما حذف التاء من (قال نسوة)؛ فلأنه اسم جمع بمنزلة (رهط) و(نفر)، وقد يجوز أن يقال: (قالتْ نسوة) كما تقول: (قال فتية وصبية)، وقيل: إن من أنَّث الفعل أراد الجماعة، ومن ذكَّره أراد الجمع؛ فإن قلت: (النسوة) – بالألف واللام– كان دخول (التاء) في الفعل أحسن من تركها، كما كان ذلك في (قالت الأعراب)؛ لأن الألف واللام للعهد، فكان الاسم قد تقدم ذكره.[40]

وأما الفعل المضارع فتأتي التاء سابقة في حالتين، الأولى: إذا أسند إلى مخاطبة نحو: (أنتِ تقومين)، والثانية: إذا أسند إلى غائبة نحو: (هي تقوم)، والعربية لم تفرق بين المخاطب المذكر المفرد، أو الغائبة المفردة في صيغة الفعل المضارع من الناحية الشكلية وتركت الأمر للسياق نحو: (تقوم)، أي: (تقومُ أنتَ)، و(تقومُ هِيَ)، فالتاء في الأول حرف المضارعة ودليل الخطاب، وفي الثانية حرف المضارعة ودليل التأنيث. في حين فَرَقت بين المذكر الغائب المفرد مقابل المؤنث باختصاص المذكر بالياء والمؤنث بالتاء نحو: (هو يذهب)، و(هي تذهب) .ولما التقت صيغة المذكر والمؤنث في المخاطب المفرد نحو: تلعب، تلعبين على استخدام التاء حرفاً للمضارعة، بحث عن وسيلة للتفريق، فكان الكسر[41]. فأمَّا (هنَّ يقمن) فاستغْني عن علامة التَّأنيث في الأوَّل لدلالة الضمير عليه. وأمَّا (هُما يقومانِ وهما تقومان) لمذكَّر ومؤنَّث، فبالياء تَغليبًا. فأمَّا (أنتنَّ تَقُمْنَ) فللخطابِ ليس غير[42]. وتميزت العربية بإفراد صيغ التثنية في المذكر والمؤنث، فقد ميّزت بين الغائبينِ والغائبتينِ نحو: يلعبانِ وتلعبانِ، ولكنها لم تميز بين المذكر والمؤنث في المثنى المخاطب، فأشارت إليهما بنفس الصيغة نحو: تلعبان، للمذكر والمؤنث على حد سواء.

أمّا فعل الأمر: فقد تعاملت معه العربية معاملة المضارع، فلم تدخل (تاء التأنيث) الأمر لاستغنائه بالياء في المفرد والنون في الجمع نحو (قومي) بالياء، هذه للمؤنث المفرد، و(قُمْنَ) بالنون، هذه للمؤنث الجمع، فاكتفي بالياء والنون عن إلحاقه بتاء التأنيث الساكنة، فهي خاصة بالفعل الماضي[43]، "وهذه الياء كثير من النحويين يذهبون إلى أنها علامة بمنزلة التاء في قولك: (قامت)، وسيبويه يذهب إلى أنها ضمير" .[44]

ينقسم الفعل في اللغة المهرية على: ماضٍ، ومضارع، وأمر، ومن يرجع إلى الاستعمال المعاصر اليوم سيجد أنّ المهريين يقولون: (سْيـوُرْ بمعـنى سـار)، و(يِسْـيُورْ

بمعنى يسير)، و(سِيْرْ [45] بمعنى سِرْ) ، وربما لم يكن هذا الأمر مستغربًا؛ فمعظم الباحثين في اللغات السامية يرون أنّ أغلب الكلمات فيها ترجع في اشتقاقها إلى أصل ثلاثي؛ وأضاف المستشرق (ولفنسون) في كتابه الذائع الصيت (تاريخ اللغات السامية) إلى جانب هذه الخصيصة خصيصةً أخرى هي: سيادة العقلية الفعلية، ورأى أنّ أقدم صيغة للفعل فيها هو الأمر، ثمّ بدأتْ تعتمد بعد ذلك على الحدث التام (الماضي) وغير التام (المضارع) .[46]

وإذا ما انتقلنا إلى علامات تأنيث الفعل في المهرية، فسنقرر أولا أنّ الفعل قد يدل على مفرد نحو: ذهب، درس، لعب، وحينئذٍ قد لا يحتاج إلى لاحقة أو ضمير يتصل به، لكن إن دلّ على مؤنث فبه حاجة إلى لاحقة تأنيث نحو: ذهبتْ، ودرستْ، ولعبتْ، ولاحقة التأنيث في المهرية هي (وت ut)، تلحق الماضي فقط لتدل على المؤنث الغائب، وهي تقابل تاء التأنيث في اللغة العربية. وتوجد هذه اللاحقة – بحسب المستشرق موسكاتي – في معظم اللغات السامية: الأكدية، والأوغاريتية، والعبرية، والسريانية، والأثيوبية [47]، ومن أمثلتها بين العربية والمهرية:

الفعل الفصيح	ما يقابله في المهرية	مؤنثه الفصيح	مؤنثه في المهرية
جَحَد	جْحَادْ	جحدتْ	جِحْدُوتْ
حمَلَ	غِيدِلْ	حملتْ	غِدلُوتْ
دفعَ	دْفُورْ	دفعتْ	دِفْرُوتْ

والحقّ أنّا لا نملك إلى الآن تفسيرًا واضحًا لاستخدام المهرية لاحقة دون أخرى لتأنيث الفعل، إذْ تقابلنا اللاحقة (وت ut) علامة دالة على تأنيث الفعل كما هو ظاهر في الأمثلة السابقة، ولم يُثبت الاستعمال المعاصر اللاحقة الثانية (يت it) علامة تأنيث للفعل. ومن الأمثلة الإضافية:

م	الفعل بالفصحى	ما يقابله في المهرية	تأنيثه
1	سارَ	سْيُور	سِيرُوت
2	دخلَ	وْكُوب	وِكْبُوتْ
3	نامَ	شُوكُوفْ	شُوكْفُوتْ
4	كتبَ	كْتُوبْ	كِتْبُوتْ

وثمة علامة تأنيث ثانية تقابلنا هي (الشين) للفعل المفرد المؤنث المخاطب نحو: (سْيَرْش) بمعنى (سرتِ)، ونستطيع أن نعود بهذا الاستعمال إلى الظواهر اللهجية العربية القديمة التي حفلتْ بها مؤلفات المتقدمين من علماء العربية، ومنهم سيبويه (ت 180هـ)، واصطلحوا على تسميتها بـ (الكشكشة)، وهي: قلب كاف المؤنث شينًا، قال سيبويه: "فأمّا ناسٌ كثير من تميم، وناسٌ من أسد فإنّهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين، وذلك أنّهم أرادوا البيان في الوقف، لأنّها ساكنة في الوقف، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث... وذلك قولك: إنّش ذاهبةٌ ، ومالَش ذاهبةً، تريد: إنّكِ، وما لَكِ"[48]. وما من شك في أنّ مثل هذه الظاهرة يكشف وجهًا من وجوه قرب المهرية من العربية الفصحى.

يُجمع الفعل في العربية الفصحى بإضافة واو الجماعة للمذكر نحو: ذهبوا، وخرجوا، وكتبوا، أو بإضافة نون

النسوة للمؤنث مثل: ذهبنَ، وخرجنَ، وكتبنَ. ويُجمع الفعل في المهرية بإضافة لاحقة (الميم) التي تقابل واو الجماعة، وهي تلحق الجذر (الأصل) لتشير إلى جنس هو التذكير، وإلى عدد هو الجمع (ما زاد على اثنين). وتتصل هذه اللاحقة بالأفعال المهرية كلها: الماضي، والمضارع، والأمر[49]. ومن الأمثلة:

ساروا ------ سْيُورِمْ

سيروا ------ سِيرِمْ (الكسرة مخطوفة على السين)

يسيرون ------ يْسِيرِمْ

تسيرون ------ تْسِيرِمْ

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ لاحقة الجمع هذه صيغة جديدة في اللهجات العربية الحديثة لها وجود في العامية العربية من قديم، قال: "وهذه الصيغة الحديثة مقيسة على صيغة الماضي لجمع المخاطبين... والضمير المنفصل لجمع الغائبين (هم)، ومثل هذا تمامًا ما حدث في اللهجات العامية العربية، مثل قولنا في مصر مثلاً: جُمْ، وكُلُمْ، وشِربُمْ، بمعنى: جاءوا، وأكلوا، وشربوا، فهذه الميم الأخيرة في هذه الأمثلة ونحوها مقيسة بلا شك على صيغة الخطاب: جئتم، وأكلتم، وشربتم. وهذا القياس حاصل في العامية العربية من قديم، فقد قال الزجاجي اللغوي (ت 337 هـ): هاتوا يا رجال، فأمّا قول العامة: هاتم، فخطأ ليس من كلام العرب"[50]. فإذا علمنا ذلك وجدنا تقاربًا آخر بين العربية ولهجاتها وبين المهرية، وإنْ نسب بعض اللغويين العرب هذا التقارب إلى استعمال غير فصيح. هذا أمر، وأمرٌ آخر أنّ الميم لاحقة سامية للجمع توجد أيضًا في الأوغاريتية، والعبرية، والأثيوبية، وهي في الأخيرة بزيادة الضمة لا بالسكون.[51]

أمّا اللاحقة التي تدخل على الفعل في المهرية لتدل على جمع الإناث فهي (النون الساكنة n)، وتوجد هذه اللاحقة في معظم اللغات السامية [52]، وهي في المهرية تلحق الأمر والمضارع، فإذا لحقتْ الماضي كانت مقابلاً لما يُعرف في العربية الفصحى بـ (نا) الفاعلين لا نون النسوة، وفي توافق تام مع لغة النقوش العربية الجنوبية القديمة؛ إذْ أشار الدكتور إبراهيم محمد الصلوي إلى أنّ تلك النقوش عرفت النون مقابلاً لـ (نا) الفاعلين[53]. ومن الأمثلة الموضحة ذلك:

سِرنَ (الماضي)------ سْيُورْ

سِرنَ (الأمر) ------ سِيرِنْ

تسرنَ ---------- تْسِيرِنْ

سِرنا ---------- سْيُورنْ

المبحث الثالث: قواعد عامة في التذكير والتأنيث:

تحفل المصادر العربية المتقدمة بعدد من القواعد الناظمة لفصيلة الجنس رغم ما في ظاهرة التأنيث من تعقيد وغموض، وهذا وصف أطلقه – من قبل – براجستراسر حين قال: "والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون لحلها حلًا جازمًا مع صرف الجهد الشديد في ذلك" [54]؛ ومرجع هذه الصعوبة في رأي الدكتور رمضان عبد التواب: أن هذه الظاهرة لا تجري على قياس مطرد، وإنما مردها إلى السماع[55]. ومع ذلك تطالعنا المصادر العربية بمجموعة من القواعد التي ضبطت الإشكال إلى حد بعيد.

القاعدة الأولى: الأصل في الأسماء التذكير:

إنَّ أصليةَ التذكير وفرعيةَ التأنيث مُتفقٌ عليها عند أهل العربية، وقد أشار إلى هذه القاعدة سيبويه في أكثر من موضع من كتابه، قال: "واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث؛ لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنًا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير؛ ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كلِّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أ ذكرٌ هو أو أُنثى، والشيء ذكر"[56]. وقال في موضع آخر: "وإنمَّا كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن

كالمذكر؛ لأن الأشياء كلَّها أصلها التذكير، ثم تختصّ بعد، فكل مؤنث شيءٌ، والشيء يذكَّر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنًا، كما أنَّ النكرة هي أشد تمكنًا من المعرفة؛ لأنَّ الأشياء إنمَّا تكون نكرةً ثم تُعرّف، فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنًا عندهم".[57]

وإنما كان التذكير أصلًا لسببين: أحدهما: أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر، فكلمة (شيء) مثلًا تقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى، و(الشيء) ذكر. ثانيهما: أن المؤنث له علامة، فكان فرعًا؛ لأنه لو كان أصلًا لم يفتقر إلى علامة، كالنكرة لما كانت أصلًا لم تفتقر إلى علامة، والمعرفة لما كانت فرعًا افتقرت إلى العلامة .[58]

ولا تختلف اللغات السامية عن العربية في هذا الشأن، فهي عندما فرّقت بين نوعين من الأسماء: المذكر والمؤنث، خصّصت للأخير علامات معينة عُرفت بعلامات التأنيث[59] مضى الحديث عن أغلبها في المبحث السابق، في حين لا يُختم المذكر عادةً بعلامات تذكير.

ومتى اجتمع المذكر والمؤنث، غلب حكم المذكر على المؤنث؛ وبذلك استُدل على أنه الأصل، إلا في شيئين، أحدهما: (ضَبُعان) تَثْنية (ضَبُع) وهي مختصّة بالإناث، فأجريت التّثنيةُ على لفظ المؤنّث لا على لفظ المذكّر. الثاني: التاريخ، فإنّه بالليالي دون الأيَّام مُراعاةً للأسبق[60] ، وعدَّ ابن هشام ذلك سهوًا معلِّلًا ذلك بقوله: "إنَّ حقيقة التغليب أنْ يجتمع شيئان، فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع اللَّيل وَالنَّهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أَحدهما، وإنما أرخت العرب بالليالي؛ لسبقها إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يطلع ليلًا"[61]. وقال ابن الأنباري: "ولا يجوز: ثانية اثنتين على هذا المعنى؛ لأنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر على المؤنث، وتقول: هند ثالثة ثلاثٍ إذا كانت مع امرأتين، فإذا كانت مع رجلين أو مع رجل وامرأة قلت: هند ثالثة ثلاثةٍ، ولا يجوز: ثالثة ثلاثٍ؛ لأنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر على المؤنث".[62]

تبدو غلبة المذكر على المؤنث في اللغة المهرية في أصل الاشتقاق، فتظهر اللفظة المذكرة أصلًا واللفظة المؤنثة هي ذاتها مزيدة عليها علامة التأنيث، ومن الأمثلة الدالة على ذلك بعض ألفاظ الأسرة[63]، ومعلوم أنها ألفاظ أساسية أو ألفاظ مشتركة توجد في كل اللغات السامية، وهي عناصر "لا يصيبها إلا قليل من التغيّر رغم مرور الزمن عليها" [64]. استعمل المهريون الكلمات الآتية لأفراد الأسرة:

م	الاسم بالفصحى	ما يقابله في المهرية	ملاحظات
1	الأخ	غَا	–
2	الأخت	غِيتْ	–
3	الابن	حِبْرِ	قد تُبدل الحاء هاءً،وكسرة الراء مخطوفة
4	الابنة	حِبْرِيتْ	قد تُبدل الحاء هاءً
5	الخال	خِيلْ	–
6	الخالة	خْلُوتْ	–
7	الجد	عُومْ	قد تُبدل العين همزةً
8	الجدة	عَمِيتْ	قد تُبدل العين همزةً

فواضح من هذه الأمثلة أنّ أصل اللفظ هو المذكر، وعندما جنح به المتكلم إلى التأنيث احتاج إلى علامة له.

القاعدة الثانية: الأسماء المؤنثة بين الحقيقة والمجاز.

الأسماء المؤنثة عند أهل العربية على أربعة أقسام: قسمٍ تكون فيه علامة التأنيث فاصلةً بين المذكر والمؤنث نحو: خديجة، وفاطمة، وليلى، وعفراء. وقسمٍ يكون معنى التأنيث قائما فيه من غير علامة نحو: هند، ودعد، وزينب. وقسمٍ يكون الاسم المؤنث فيه مخالفًا لفظه لفظ مذكره وصيغ للتأنيث نحو: العناق أنثى الجدي، والنعجة أنثى الحمل، والأتان أنثى الحمار. وقسمٍ تكون العلامة فيه واقعةً على المذكر والمؤنث نحو: بقرة، وجرادة، قال الفراء: "لم تُرِد بالهاء هنا التأنيث المحض، إنما أرادوا الواحد، فكرهوا أن يقولوا: عندي شاءٌ وبقر وجرادٌ، وهم يريدون الواحد، فلا يقع بين الواحد والجميع فصلٌ، فجُعِلَت الهاءُ دليلاً على الواحد. وقد يكون الاسم واقعاً على المذكر والمؤنث ولا علامة للتأنيث فيه؛ كقولهم: عقربٌ ذكرٌ، وعقربٌ أُنثى، ويقال: رأيت عقرباً على عقرب، وكذلك يقال: ضَبُعٌ ذكر، وضَبُعٌ أنثى". [65]

تقابلنا بعض هذه الأقسام في اللغة المهرية، فمن القسم الأول الذي تكون فيه علامة التأنيث فاصلةً بين المؤنث والمذكر قولنا: (هَيْدِنُوتْ بمعنى جديدة)، والمذكر (هَيْدِينْ = جديد)، و(بِدْبِيتْ بمعنى كاذبة)، والمذكر (بِيدِي = كاذب)، و(رْحِيمِت بمعنى جميلة)، والمذكر (رْحِيمْ = جميل)، و(مِفْرِحْتْ بمعنى محبوبة)، والمذكر (مِفْرِيحْ = محبوب)، فجليٌّ من هذه الأمثلة أن الاسم المذكر افترق عن المؤنث بإضافة علامة للأخير.

وأمّا القسم الثاني الذي يكون فيه معنى التأنيث قائمًا من غير علامة فيظهر في المهرية أيضًا في مؤنثات كثيرة نحو: (حُوزْ بمعنى ماعز)، (عَيْنْ أو أَيْن بمعنى العين عضو الإبصار)، (مْثُونِي بمعنى الثايا)، (هُوفِلْ بمعنى بَطْن)، فهذه الألفاظ مؤنثة جميعها في المهرية من دون أن تلتصق بها لاصقة دالة على المؤنث.

وأمّا القسم الثالث الذي يكون فيه الاسم المؤنث مخالفًا لفظه لفظ مذكره وصِيغَ للتأنيث فحاضرٌ في أسماء مهرية قليلة، مع احتفاظ المؤنث بعلامة تأنيث على نحو ما نرى في لفظ (بْعِير) الذي يُنطق في المهرية كما يُنطق في العاميات العربية اليوم، بيد أنّ المؤنث منه هو (حَايْبِيتْ أو هَايْبِيتْ) التي تعني الناقة. ولم نقف في المهرية على أمثلة للقسم الرابع الذي تكون العلامة فيه واقعةً على المذكر والمؤنث نحو: بقرة، وجرادة، وربّما احتاج الأمر فيه إلى مزيد بحث.

ينقسم الاسم المؤنث أيضًا على مؤنثٍ حقيقيّ وآخر مجازيّ، وتذكر الأدبيات اللغوية التقليدية أنّ الأول: ما يلد ويتناسل، والثاني: ما لا يلد ولا يتناسل[66]. وربّما كان من الطبيعيّ أن يوجد هذا التقسيم في المهرية أيضًا، فمن المؤنثات الحقيقية: (فِطْمِت أو فَطّمْ بمعنى فاطمة)، (سِلْمَهْ بمعنى سلمى)، (بِكْلِيتْ اسم علم لامرأة يعني: ما تفتّح من أوائل الزهر). ومن أسماء الحيوانات: (بِقْرِيتْ بمعنى بقرة)، (قِضْرِيتْ بمعنى لبوة)، (حَايْبِيتْ بمعنى ناقة)، (ثِيوِيتْ بمعنى نعجة)، وغيرها كثير. ومن المؤنثات المجازية: (حْيُومْ بمعنى الشمس)، (حَارِيتْ أو هَارِيت بمعنى القمر)، ولفظة (القمر) في المهرية مؤنثة، ومن الألفاظ المعاصرة التي دخلت المهرية: (سِيّرْيِتْ بمعنى سيّارة)، (طِيَّرْيِتْ أو فِرَّرْيِتْ بمعنى طائرة).

وخلاصة القول إنّ ما أوردناه من تقسيمات للمذكر والمؤنث يخضع لثلاثة معايير هي: الأول: معيار العلامة: فالاسم المختوم بواحدة من علامات التأنيث الثلاثة المشهورة اسمٌ مؤنث من حيث العلامة. الثاني: معيار المطابقة الحقيقية: فالمؤنث ما يتناسل والمذكر

بخلافه، وهذا المعيار فرز مفهوم المؤنث الحقيقي في مقابل المذكّر الحقيقي. الثالث: معيار الإشارة، فما يُشار إليه باسم إشارة مذكّر فهو مذكّر، وما يُشار إليه باسم إشارة مؤنث فهو مؤنث، ويأتي الحديث لاحقًا عن ألفاظ الإشارة. ولم يرصد البحث أسماء مذكرة مختومة بعلامة تأنيث مثل (حمزة)، ولا صفات منتهية بالتاء مثل: علامّة وفهّامة.

القاعدة الثالثة: الصيغ العارية من علامة التأنيث، وهي خاصة بالمؤنث.

ثمَّة صيغٌ وردت في لسان العرب خاصة بالمؤنث، وهي عارية من علامة التأنيث على وزن (فاعل) كقولهم: امرأة حائض، وطاهر، وطامث، وطالق، وقد ذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب، ولم يُجْرُوهُ على الفعل، وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه؛ لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا: شيء حائض"[67]. وقد فسَّر الخليل علة سقوط علامة التأنيث من الصفات الخاصة بالمؤنث التي صيغت على (فاعل)، فذكر أنّ مَن قال (حائض)، "فإنَّه لم يخرجه على الفعل، كما أنه حين قال: دارع، لم يخرجه على فعل، وكأنَّه قال: درعيٌّ. فإنَّما أراد ذات حيضٍ، ولم يجئ على الفعل"[68]. وأمّا الكوفيون فعللوا ذلك "لاختصاص المؤنث به؛ لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الطلاق والطمث والحيض والحمل، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال كأنه قيل: شخص طالق".[69]

الطريف أنّ المهرية عرفت أيضًا هذه الصيغة الخاصة بالمؤنث من غير علامة تأنيث، فقالوا عن المرأة التي تكره زوجها ولا تريد العيش معه (فُورِكْ)، وقد وردت المادة الثلاثية (ف، ر ،ك) في معاجم اللغة القديمة بالمعنى ذاته، قال ابن منظور: "والفِرْكُ، بالكسر: البَغْضَةُ عامةً، وقيل: الفِرْكُ بَغضَةُ الرجل لامرأته، أو بَغْضَةُ امرأة له، وهو أشهر. وقد فَرِكَتْه تَفْرَكُه فِرْكاً وفَرْكاً وفُروكاً: أَبغضته. وحكى اللحياني: فَرَكَتْه تَفْرُكه فُروكاً، وليس بمعروف، ويقال للرجل أَيضاً: فَرِكَها فَرْكاً وفِرْكاً أَي أَبغضها؛ قال رؤبة:

فَعفَّ عن أَسْرارِها بعد الغَسَقْ

ولم يُضِعْها بين فِرْكٍ وعَشَقْ[70]

وامرأة فارِكٌ وفَرُوكٌ؛ قال القطامِيّ:

لها رَوْضَةٌ في القَلْبِ لم يَرْعَ مِثْلَها

فَرُوكٌ، ولا المُسْتَغْبِرات الصَّلائِفُ[71]

وجمعها فَوارِكُ. ورجل مُفَرَّك: لا يَحْظى عند النساء، وفي التهذيب: تُبْغِضهُ النساء، وكان امرؤ القيس مُفَرَّكاً."[72]"... فإذا علمنا أنّ الإمالة [73] ظاهرةٌ تصل إلى حد الولع في المفردات المهرية أفعالاً وأسماء؛ إذ لا تكاد تُترك أي ألف دون أن تُمال، إمّا إلى الواو وإمّا إلى الياء نحو: (سِيلِم بمعنى سالم)، (بُوطِلْ بمعنى باطل)، (يِيسِر بمعنى ياسر)، (روشِد بمعنى راشد) [74]، إذا علمنا ذلك أدركنا أنّ (فُورِك) المهرية هي (فارك) الفصحى.

هناك بعض الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث في العربية الفصحى، ومن أوزانها: (فَعولٌ التي بمعنى فاعل) نحو: امرأةٌ ظَلوم[75] وغضوب، و(مُفَاعِلٌ)، قال أبو عبيدة: "ناقةٌ (مُعالقٌ) في معنى عَلُوق، وهي التي ترأم بأنفها ولا تَدُر"[76]، و(فَيعَل) نحو: امرأة غَيلَم، إذا كانت حسناء[77]، و(مِفعيل) نحو: رجل مِعطير، وامرأة مِعطير؛ لأنه لم يُبنَ على الفعل[78]، و(فَعيلٌ) بمعنى (مَفعول) نحو: قتيل وجريح وذبيح وكسير[79]، و(مِفعال)، نحو: مِعطار للرجل والمرأة[80]. ولم تقابلنا هذه الصيغ في المهرية – فيما نعلم – على هذه الأوزان، بيد أنّ هناك صفةً

قد يشترك فيها المذكر والمؤنث، كقولنا: (غَيْجٌ حِرْفِيش) بمعنى (رجلٌ نشيط يُنجز العمل سريعًا)، و(حِرْمِيتْ حِرْفِيش) بمعنى (امرأة نشيطة تُنجز العمل سريعًا)، فالصفة مشتركة بصيغة واحدة بين المذكر والمؤنث هي أقرب إلى وزن (فِعْلِيلْ) في العربية الفصحى، والسياق هنا هو الفيصل في الإفهام. أمّا بقية صيغ المؤنث فغالبًا ما تُكسَع بلاحقة تأنيث.

القاعدة الرابعة: التذكير والتأنيث في المبنيَّات.

سنحصر الحديث عن التأنيث في المبنيات في هذه الدراسة في: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، فظاهرة التأنيث حاضرةٌ في كل نوع من هذه الأنواع. فأما النوع الأول من المبنيات وهو الضمائر، فهو على ثلاثة أقسام:

الأول: ضمائر التكلم؛ لم تفرّق العربية بين المذكر والمؤنث في هذا النوع من الضمائر، فقالت: "أنا ذهبتُ" للمفرد المذكر والمفرد المؤنث، و"نحن ذهبنا"، لجمع المذكر والمؤنث. وتسير المهرية على النسق ذاته، فضمير التكلم للواحد فيها هو (هُه)، فيقال: (هُهْ مْحَمِّد) بمعنى: أنا محمدٌ، و(هُهْ فِطْمِت أو فَطّمْ) بمعنى: أنا فاطمة. ويقال أيضًا: (هُهْ سْيَرْكْ) بمعنى: أنا سربتُ، سواء أكان المتكلم مذكرًا أو مؤنثًا. ويقال في الجمع: (نْحَهْ غْيُوجْ) بمعنى: نحنُ رجال، و(نْحَهْ عَجْزُون أو آجْزُون) بمعنى: نحن نساء.

وربما توارد في هذا السياق تساؤل مفاده: لِمَ اختلفت صيغة المتكلم في المهرية (هُهْ) عن صيغة المتكلمين (نْحَهْ)؟ اختلاف صيغة المفرد المتكلم عن جمعه أمرٌ ملاحظ في أغلب اللغات السامية ومنها العربية، وقد ذكر المستشرق الألماني (برجشتراسر) تفسيرًا لهذا الاختلاف فقال: "والمتكلم المجموع يختلف عن مفرده اختلافًا تامًا، وليس بينهما شيء من العلاقة التي تعودنا أن نجدها بين الجمع ومفرده، ولذلك سببٌ واضح، فإنّا وإن عبّرنا عن الصيغتين بالمفرد والمجموع، فالنسبة بينهما ليست في الحقيقة نسبة جمع إلى مفرده؛ فالجمع متكونٌ من أفراد متساوية أو متشابهة نحو (البيوت) التي كل واحد منها (بيت)، ولكنّ المتكلم المجموع ليس بمتكونٍ من أفراد متساوية كل واحد منها متكلم مفرد، ألم تروا أنّ (نحن) لم تكن عبارة عن (أنا وأنا وأنا) بل عن (أنا وأنتَ) أو (أنا وأنت وهو) إلى آخره. ولهذا السبب اشتق كثير من اللغات ضميري المتكلم المفرد والمجموع من مادتين مختلفتين".[81]

الثاني: ضمائر الخطاب، تميز هذه الضمائر بين المذكر والمؤنث بالفتح للمذكر والكسر للمؤنث، وهذا المبدأ قائم في الضمائر المنفصلة نحو: (أنتَ ذهبتَ) للمذكر، و(أنتِ ذهبتِ) للمؤنث، وفي الضمائر المتصلة نحو: (كتابُكَ) للمذكر، و(كتابُكِ) للمؤنث. وضمائر المخاطب في المهرية خمسة، شأنها في ذلك شأن العربية الفصحى، وهي:

هَيتْ	بمعنى	أنتَ
هِيتْ	بمعنى	أنتِ
تِي	بمعنى	أنتما
تِيمْ	بمعنى	أنتم
تِينْ	بمعنى	أنتنّ

أول ما يبدو للناظر في مجموعة الضمائر هذه أنّ ضمير المفرد مذكرًا كان أو مؤنثًا يبدأ بالهاء (هَيتْ – هِيتْ) بدلاً من الهمزة (أنتَ – أنتِ)، ولا نملك حقيقة تفسيرًا واضحًا، بيد أن صيغة التعدية (أفعل) في المهرية هي (هفعل)، وعلامة التعريف فيها الهاء أيضًا [82]، فإذا علمنا ذلك جاز لنا أن نحدس أن هذه الهاء التي في أول الضمير ربّما كانت مقابلاً للهمزة في المهرية. ولا يمكننا نسبة هذا التغير إلى اللغات العربية الجنوبية القديمة؛ لأنّه قد ثبت في لغة النقوش أنّ ضمير المخاطب فيها كان (أتْ)[83]. وربّما لُحِظ أنّ الفرق الصوتي في نطق ضميري المذكر والمؤنث

يسير جدًّا، فالمذكر (هَيتْ)، والمؤنث (هِيتْ) بنطق الياء حرف مد.[84]

وثمة ملحوظة هنا ينبغي أن توثّق، وهي: أنّه إذا كانت العربية الفصحى قد عرفت (الكاف) للضمائر المتصلة نحو: (كتابُكَ) للمذكر، و(كتابُكِ) للمؤنث، فإنّ المهرية عرفته ساكنًا للمذكر فقط (كْتُوبِكْ)، في حين استعملت (الشين) للمؤنث كما هو شائع في بعض العاميات العربية اليوم (كْتُوبِشْ).

الثالث: ضمائر الغائب، وفيها (هو) مقابل (هي)، أما إذا كانت ضمائر الغيبة ضمائر جر متصلة بالأسماء، أو ضمائر نصب متصلة بالأفعال، فإن المؤنث ينماز بالفتح، ويبقى المذكر على الضم. أما في الجمع فتسير الصيغ في خطّ موازٍ لما في جمع المخاطب أي: الميم للمذكر، والنون للمؤنث، (هُمْ)، (هُنَّ)، وهكذا تنتظم ظاهرة التأنيث في الضمائر وفق قواعد مطّردة. ضمائر الغائب في المهرية خمسة أيضًا، شأنها شأن العربية الفصحى، وهي:

هِهْ	بمعنى	هو
سِيْ	بمعنى	هي
هِيْ	بمعنى	هما
هِيمْ	بمعنى	هم
سِينْ	بمعنى	هُنّ

يُلاحظ في قائمة الضمائر هذه أنّ ضمير الغائب المفرد في المهرية (هِهْ) ربما كان قريبًا منه في الفصحى (هو). أمّا ضمير الغائبة (سِي)، وفي بعض اللهجات (سِهْ) فبعيد قليلاً؛ إذ هو في الفصحى (هِيَ). والحق أنّ هناك أكثر من رأي في أصل ضمير الغائب: أ بالهاء هو أم بالسين؟ [85] على أنّ بدء هذا الضمير بالسين في المهرية ربّما كان أثرًا من آثار العربية الجنوبية القديمة، جاء في بعض أدبيات اللغات السامية: "كذلك هناك تطور من ناحية اللفظ، فبعض حروف الصفير مثل السين تحل في هذه [حديثه عن اللغات العربية الجنوبية القديمة] محل الهاء في الضمير المنفصل، فحيث يُقال في العربية الفصحى: (هُوَ وهِيَ) كان يقال في العربية الجنوبية: (سُو وسِيْ)، وهو تطور سارت فيه البابلية والأشورية على تقادمها في العهد؛ إذ نجد فيها: شُو وشِي"[86]. والطريف أنّ هذا التغيّر في المهرية غير مختص بالضمير المنفصل، بل تعداه أيضًا إلى الضمير المتصل؛ إذ يُقال مثلاً: (غَيْجِس) بمعنى: زوجها، و(بيتِسْ) بمعنى: بيتها، و(غَاسِنْ) بمعنى: أخوهنّ، وهكذا[87]. ومن الباحثين من يؤكد وجود هذا التحول في السبئية متأثرةً به من المهرية لا العكس! [88].

وأمّا أسماء الإشارة فهي من العناصر اللغوية الأساسية التي تحتفظ بها أي لغة من اللغات، ولا يطرأ عليه – في الأعم الأغلب – تغييرٌ كثير، بل تحافظ عليها اللغة عادةً من التأثر والتبدل[89]. وقد عرفت اللغة العربية ألفاظًا للإشارة – على ما هو معلوم – منها: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء. كما عرفت: ذاك، وذلك، وأولئك. وتنص المصادر اللغوية على أنّ الهاء التي في بعض تلك الألفاظ للتنبيه فقط [90]، وليست من أصل الاسم، بعبارة أخرى: الألفاظ في أصلها هي: ذا، وذِه، وذانِ، وتانِ، وأُلاء. وإذا ما طلبنا أسماء الإشارة في المهرية، وبخاصة ما دلّ منها على المفرد المذكر والمفرد المؤنث، فسنجد أنّ:

ذَهْ أو ذُوم	بمعنى	هذا
ذِه أو ذِيم	بمعنى	هذه

فقد استعمل المهريون (ذَه – ذِه) بفارق صوتي طفيف لـ (هذا – هذه)، وهذا يعني أنّ استعمال لفظ الإشارة واحد تقريبًا، فكأنّهم أدركوا أنّ الهاء للتنبيه، لذا استغنوا عنها في النطق [91]، وجاء لفظ المؤنث فيها قريبًا إلى حد ما من العربية الفصحى.

وأمّا الأسماء الموصولة في الفصحى، فإن التاء هي العلامة الفارقة التي تميز المؤنث منها عن المذكر،

فـ (الذي، واللذان، والذين) مختصة بالمذكر، و(التي، واللتان، واللواتي) أسماء موصولة تختص بالمؤنث، في إشارة إلى ارتباط (التاء) الوثيق بالمؤنث، وإن اختلف شكلها ورسمها وموضعها من لفظ إلى آخر، سواء كان في المعربات أم كان في المبنيات.

عرفت اللغة المهرية موصولًا واحدًا فقط هو (الذال)، فيقال فيها مثلًا: (فُيُوزْ ذِ خْدُوم، فِيزُوتْ ذْ خِدْمُوتْ، فِيزُهْ ذْ خُدْمُهْ، فِيزُوتْ ذْ خِدْمُوتِي، فُيُوزْ ذِ خْدُومِمْ، فُيُوزْ ذِ خْدُومِنْ)، والمعنى على التوالي: (فازَ الذي خَدَمَ أو عَمِل، فازَت التي خدمتْ أو عملتْ، فاز اللذان خدما، فازتْ اللتان خدمتا، فاز الذين خدموا، فازت اللاتي خدمنَ). فالذال هو عنصر الموصول للإفراد والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. وهذا الاستعمال يتطابق مع رأي نحوي عربي قديم؛ إذ تنسب المصادر اللغوية للنحويين الكوفيين القول بأنّ الموصول في ألفاظ الموصول هو الذال فقط لا اللفظ كاملًا، قال أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ): "ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم في (ذا والذي) الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لهما" .[92]

وهذا الرأي ربّما كان تفسيرًا مقبولاً – إلى حد ما – لوجود موصول واحد فقط في المهرية، إذ لا تحتاج إلى تعدد الألفاظ مادام اللفظ الذي ينقل المعنى واحدًا، وما زاد فلتكثير اللفظ ليس غير. ويعضد هذا الرأي أنّ النقوش العربية الجنوبية القديمة عرفت اسم الموصول (الذي) لكن بصيغة (ذِ أو ذي)، ومازالت هذه الصيغة الأخيرة مستعملة في لهجات مناطق كثيرة من اليمن إلى يومنا هذا .[93]

القاعدة الخامسة: مُتابعة النعت المنعوت في التذكير والتأنيث.

النعت هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق بهما، وليس بينه وبين المنعوت واسطة[94]. وممّا ورد عن النحويين: أن النعت إذا كان معناه للمنعوت حقيقة أو مجازًا، رفعت ضمير المنعوت، وطابق النعت المنعوت في كل شيء، ومنها التذكير والتأنيث، تقول: مَررتُ بِرجُلٍ عَاقِلٍ، وبِامرأةٍ عَاقِلةٍ.[95]

تتجلى هذه المطابقة بين النعت والمنعوت في اللغة المهرية، فيقال فيها مثلًا: (غَيْجْ طْوِيل – حِرْمِيتْ طْوِيلِتْ) أي: رجلٌ طويلٌ وامرأةٌ طويلةٌ، و(غَيْجْ سْخِي وحِرْمِيتْ سْخِيّتْ)، أي: رجلٌ كريمٌ وامرأةٌ كريمةٌ (سخيٌّ وسخية)، و(غَيْجْ بُويِرْ وحِرْمِيتْ بَيْرِتْ)، أي: رجلٌ مخادعٌ وامرأةٌ مخادعة. وما من شك في أنّ هذه المطابقة تظهر الجنس النحوي واضحًا، وأنّه قد قطع شوطًا في الثبات والاستقرار، وهو معروف في اللغات الهندو أوروبية واللغات السامية؛ ولكنه ليس معروفًا على سبيل المثال في اللغة الصينية. [96]

تتحدث الكتب العربية عن امتناع المطابقة في التذكير والتأنيث عندما يكون النعتُ سببيًّا، فهو تابع لما بعده، نحو: (مَررتُ بِرجلٍ كريمةٍ أُمُّهُ)، و(مررتُ بامرأةٍ كريمٍ أبوها)، فـ (كريمة) هذه جاءت مؤنثة مع أن المنعوت مذكر، ورفعت كلمة (أم)، و(أمّ) هذه مؤنث، وكذلك في المثال الثاني. إذن (كريمة) نعت لـ (رجل)، و(كريم) نعت لـ (امرأة)، فالنظر في المثالين لما بعده في النعت السببي، والتذكير والتأنيث تبعًا لما بعدهما.[97]

بعيدًا عن تفصيلات النحو العربي في هذه القاعدة، عرفت اللغة المهرية أمثلة شبيهة للنعت السببي، فقالت في الجملتين السابقتين: (جُورِكْ لَغَيْجْ سْخِيّتْ هَامِهْ)، و(جُورِكْ لِحِرْمِيتْ سْخِي حِيبِسْ)، فجاء في الجملة الأولى الاسم المؤنث (سْخِيّتْ) وقبله الاسم المذكر (غَيْجْ)، وجاء في الجملة الثانية الاسم المذكر (سْخِي)، وقبله الاسم المؤنث (حِرْمِيتْ).

القاعدة السادسة: تطابق المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث.

من القواعد التي عُرفت في العربية تطابق المبتدأ

والخبر في كثير من التراكيب النحوية، وقد أورد المبرد نصًّا يشير فيه إلى ذلك، قال: "وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيدٌ، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو: كان، وإنَّ، وأفعال الشَّك والعلم والمجازاة، فالابتداء نحو قولك: (زيدٌ)، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلقٌ، أو ما أشبهه صحَّ معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه قد كان يعرف زيدًا كما تعرفه" .[98]

وهناك من تطرّق إلى هذه القاعدة من النحويين، وجعل التطابق على إطلاقه من دون قيد[99]، يقول الثمانيني: "فالذي يدل على أن المفرد هو الأصل في الخبر أنه يرتفع برفعه، ويوحد بتوحيده، ويثنى بتثنيته، ويجمع بجمعه، ويؤنث بتأنيثه، ويذكّر بتذكيره، فلولا أن الثاني هو الأول لما لزمته هذه الأحكام"[100].

ومنهم من سار على إثرهم من المحدثين كمحمد محيي الدين، فقد قال: "ولابد من المبتدأ والخبر أن يتطابقا... وفي التذكير كهذه الأمثلة، وفي التأنيث نحو: (هندٌ قائمةٌ)، و(الهندان قائمتان)، و(الهندات قائمات).[101]

لم تصل اللغة المهرية – حتى يومنا هذا – إلى النضج القواعدي الذي وصلت إليه اللغة العربية الفصحى، فهي لا تعرف مصطلحات متداولة بين دارسيها كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول به، وإنْ كانت ظاهرةً في الاستعمال الشفهي والكتابي، ففي جملة: (أَلِيْ مِشْرَهْ) التي معناها (عليٌّ طيبٌ) ابتُدئ بـ (أَلِي = عليّ) ثمّ أُخبر عنه بالطيب. ومثلها: (أَلِيْ طْوِيلْ/ سْخِيْ/ بْخِيلْ) أُخبر عنه بالطول أو بالسخاء أو بالبخل، فطابق الخبر في هذه الجمل المبتدأ في الإفراد والتذكير. وما من شك في أنّ الأمر ينسحب على المؤنث فنقول: (بِكْلِيتْ مِشْرِتْ) بمعنى (بِكْلِيتْ طيبةٌ)، فابتدأتُ الجملة بالمبتدأ (بِكْلِيتْ) وأتبعتُه بالخبر مباشرة (مِشْرِت). ومثلها: (بِكْلِيتْ طْوِيلتْ/ سْخِيّتْ/ بْخِيلِتْ) أخبرتُ عنها بالطول أو بالسخاء أو بالبخل، فطابق فيها المبتدأ الخبر في الإفراد والتأنيث.

ومن النحويين مَن قيّد هذا التطابق ببعض القيود[102] منها:

الأول: أن يكون الخبر مفردًا مشتقًّا، فإذا كان جملةً، أو شبه جملة، أو مفردًا جامدًا، فلا يجب فيه التطابق. وقد لُمح هذا القيد في الأمثلة المهرية السابقة عندما كان الخبر مشتقًّا، ويُلمح أيضًا عندما يكون الإخبار بالجملة (أَلِي بِسْيُورْ فِيسَأْ = عليٌّ يسيرُ بسرعةٍ)، أو يكون الإخبار بشبه الجملة (أَلِيْ هَالْ بُوبْ = عليٌّ عندَ البابِ)، فلا تطابق يُلاحظ بين المبتدأ وخبره.

الثاني: ألّا يرفع الخبر المشتق الاسم الظاهر، فيجب حينئذ إفراده، وإن كان المبتدأ مثنى أو جمعًا، ومرفوعه مثنى أو جمعًا، فيقال: (الرجلان حاضرٌ أبواهما)، ويؤنث بتأنيث مرفوعه وإن كان المبتدأ مذكرًا فيقال: (محمدٌ حاضرةٌ أختاه)، و(فاطمةُ حاضرٌ أخواها). قال ابن السراج: "فإن قلت: الزيدان قائم أبواهما، لم يجز أن تثني (قائمًا)؛ لأنه في موضع (يقوم أبواهما) إلا في قول من قال: أكلوني البراغيث، فإنه يجوز على قياسه: مررت برجل قائمين أبواهما" .[103]

وربما تحقق هذا القيد أيضًا في المهرية إلى حد ما، ذلك أنّها لاتزال تستخدم الفعل بدل مشتقه، فتقول في: (الرجلان حاضرٌ أبوهما = غُوجِي نُوكَأْ حِيبْهِي)، أي: الرجلان جاء أبوهما. وفي (محمدٌ حاضرةٌ أختاه = مْحَمّد نِكْؤُوتْ غُتْيِهْ)، أي: محمدٌ جاءت أخواته. وفي (فاطمةٌ حاضرٌ أخواها = فِطْمِتْ أو فَطّمْ نُوكَأْ غِوْيِسْ)، أي: فاطمةٌ جاءَ إخوانها. وجليّ من ترجمة هذه الأمثلة أن الحدود بين المثنى والجمع في المهرية قد تُفقد، ففيها (أختاه صارت أخواته)، و(أخواها صارت إخوانها).

الثالث: ألّا يكون الخبر المشتق اسم تفضيل متعلقًا به المجرور بـ (مِن) فيجب أن يكون مفردًا وإن كان المبتدأ مثنًّى أو جمعًا، وأن يكون مُذكَّرا وإن كان المبتدأ مؤنّثا. وهذا القيد متحقق أيضًا في المهرية، فحيث يقال في الفصحى: أخوك خيرٌ من صاحبِك، يقال في المهرية: (غَاكْ أَخَيْر مِن رِيبَاك)، وحيث يقال: إخوانُك خيرُ من أصحابِك، يقال في المهرية: (غُوْيِك أَخَيْر مِن هَارْبَتْيِك)، وحيث يقال في المؤنث: أختُك خيرٌ من صَدِيقَتِكَ، يقال في المهرية: (غِتْشْ أَخَيْر من رِيبَاتِشْ)، وحيث يقال: أخواتُكِ خيرٌ من صديقاتك، يقال في المهرية: (غِتْيِشْ أَخَيْر من هِرْبَاتْيِش). فواضح أنّ الخبر المشتق الذي جاء على وزن التفضيل (أَخَيْر) لزم حالة الإفراد والتذكير وإنْ كان المبتدأ جمعًا أو مؤنثًا.

خاتمة:

سعى هذا البحث إلى دراسة ظاهرة التذكير والتأنيث بين العربية والمهرية دراسةً بينيةً مقارنة، برصد القواعد العربية الفصيحة ومقارنتها بالاستعمال المهري المعاصر، بالاستفادة من بعض المصادر – على شحتها – وبجمع مادة ميدانية من أفواه المتكلمين الناطقين بالمهرية. وقد خرج في نهايته بنتائج مبثوثة في متن البحث، نوجزها في النقاط الآتية:

1- لا تختلف اللغة المهرية عن العربية واللغات السامية في تقسيم الجنس على قسمين: مذكر ومؤنث، فلا ثالث لهما، وهذا يعني أنها قد قطعت شوطًا في استقرار الجنس اللغوي.

2- تتفق المهرية مع العربية الفصحى في تأنيث الكثير من الأسماء، كالعين، والأذن، والسن، والكبد، والكف، وغيرها كثير. وتخالفها في بعض الألفاظ المذكرة فيها، وهي في العربية مؤنثة مثل: العصا، والنَمل، والضلع، والفأس، والركبة، وغيرها.

3- تتفق المهرية مع العربية في تذكير الكثير من الأسماء، مثل: الرأس، والأنف، والخد، والحاجب، وتخالفها في بعض الأسماء المؤنثة فيها، وهي في العربية مذكرة نحو: البطن، والمطر، واليوم، والبحر، والقميص، والصوت، وغيرها.

4- عرفت العربية علامات تأنيث كثيرة في الأسماء والأفعال والحروف، أشهرها: التاء مربوطةً ومفتوحةً، والألف المقصورة، والألف الممدودة. وعرفت المهرية علامتين يثبتهما الاستعمال المعاصر: التاء المسبوقة بالكسرة الطويلة أو الياء (يت it)، والتاء المسبوقة بالضمة الطويلة أو الواو (وت ut)، ومواضع الأخيرة أقل من الأولى.

5- إذا كانت العربية الفصحى قد وقفت على الأسماء المنتهية بالتاء المربوطة بالهاء (فاطمةْ)، فإنّ المهرية المعاصرة وقفت عليها بـ (التاء)، وقد أثبت البحث أنّه استخدام لغوي حميري قديم، فُقِدَ في بعض الاستعمالات اللهجية الحديثة، وبقي في المهرية.

6- لاحقة تأنيث الفعل في المهرية هي أيضًا (وت ut)، تلحق الماضي فقط لتدل على المؤنث الغائب، وهي تقابل تاء التأنيث في اللغة العربية، وثمة علامة تأنيث ثانية تقابلنا هي (الشين) للفعل المفرد المؤنث المخاطب نحو: (سْيَرْش) بمعنى (سرتِ)، أمّا اللاحقة التي تدخل على الفعل في المهرية لتدل على جمع الإناث فهي (النون الساكنة n)، تلحق الأمر والمضارع، فإذا لحقتْ الماضي كانت مقابلاً لما يُعرف في العربية الفصحى بـ (نا) الفاعلين لا نون النسوة.

7- تتوافق المهرية مع العربية الفصحى في أنّ الأصل في الأسماء التذكير، وتظهر غلبة المذكر على المؤنث في اللغة المهرية في أصل الاشتقاق، إذ تظهر اللفظة المذكرة أصلًا واللفظة المؤنثة هي ذاتها مزيدة عليها علامة التأنيث.

8- تتوافق المهرية مع العربية الفصحى في أغلب أقسام الأسماء المؤنثة، ففيها مؤنثات تكون فيها

علامة التأنيث فاصلةً بين المؤنث والمذكر، وفيها أسماء مؤنثة من غير علامة، وفيها مؤنثات يخالف فيها الاسم المؤنث لفظ مذكره. كما أنّ فيها مؤنثات حقيقية وأخرى مجازية.

9- رصدت الدراسة في المهرية صيغة تأنيث من غير علامة على وزن فاعل (فُورِكْ)، وصفة يستوي فيها المذكر والمؤنث، يختلف وزنها عن الأوزان المشهورة في العربية الفصحى (فَعُول، مُفَاعِل، فَيْعَل، مِفْعِيل، فَعِيل).

10- عرفت المهرية بعض المبنيات في اللغة العربية، مذكرة ومؤنثة، ومثّلت الدراسة لها من الضمائر (متكلم، خطاب، غائب)، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.

11- أثبت البحث مطابقة المهرية للعربية الفصحى في متابعة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث، ووجود صيغة فيها هي أقرب للنعت السببي، وفيه أيضًا تمتنع المطابقة كما هو شأن العربية.

12- توافق المهرية العربية الفصحى في قاعدة تطابق المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث، وإن لم تصل إلى النضج القواعدي الذي وصلت إليه اللغة العربية، كما أثبت البحث توافقهما في بعض القيود الناظمة لهذه القاعدة.

الهوامش:

(1) كتاب المذكر والمؤنث لابن التستري، والباحث هو: أحمد عبدالمجيد هريدي في مقدمة ص 13.

(2) الفصائل النحوية في اللغة العربية، إن سوب لي ص 10.

(3) دروس في كتب النحو، عبده الراجحي ص 108.

(4) انظر: اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين، عامر بلحاف ص 5.

(5) انظر: المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب ص 254.

(6) المذكر والمؤنث، ابن الأنباري 51/1.

(7) انظر: المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، إيميل يعقوب ص 8.

(8) المزهر في علوم اللغة، السيوطي 189/2.

(9) سورة يوسف آية 108

(10) المذكر والمؤنثلابن الأنباري 423/1، 424.

(11) سورة الزمر آية 17.

(12) سورة النساء آية 60.

(13) سورة النحل آية 66.

(14) سورة المؤمنون آية 21.

(15) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان 636/2.

(16) انظر: المذكر والمؤنث، ابن التستري، ص 49 وما بعدها.

(17) انظر: المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، إيميل يعقوب، ص 51 وما بعدها.

(18) شرح الكتاب، السيرافي 487/3.

(19) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، إسماعيل عمايرة ص31 .

(20) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش 352/3، وتمهيد القواعد، ناظر الجيش 4610/9.

(21) انظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري 185/1 – 212.

(22) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش 352/3، وتمهيد القواعد ناظر الجيش 4610/9.

(23) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش 356/3.

(24) البيت من الوافر، وهو لدريد بن الصمة في لسان العرب، ابن منظور مادة (س ح ح)، وبلا نسبة في اللامع العزيزي، المعري ص1184 ، والمحكم، لابن سيده 499/2.

(25) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه133، وبلا نسبة في الأصول في النحو، ابن السراج 19/2، والمذكر والمؤنث، ابن الأنباري 179/1، وابن يعيش، شرح المفصل 220/2.

(26) سورة الحج آية 46.

(27) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش 131/3.

(28) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان 639/2، والمساعد، ابن عقيل 295/3.

(29) ذكر الباحث: عادل مريخ ما نصّه: "الجبالية والمهرية لم تعرف ذلك التنوع في التذكير والتأنيث الذي تعرفه العربية الفصحى". العربية عبر الزمن، ص 142، وهو حكم ستسلط الدراسة الضوء عليه لاحقًا.

(30) انظر: اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين، عامر بلحاف ص 82.

(31) انظر: لسان العرب، ابن منظور مادة (ح م س).

(32) المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب، ص 262.

(33) مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، موسكاتي ص 142.

(34) السابق، ص 143.

(35) انظر: الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (الأسماء)، زين الخويسكي ص 301.

(36) ثمة لغة في الفصحى تقف عليها بالتاء، ومنها قول الشاعر: بلغت قلوب القوم العصملت، أي (العصملة).

(37) انظر: اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين، عامر بلحاف، ص 84.

(38) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس ص 13.

(39) انظر: اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين، عامر بلحاف، ص 85.

(40) انظر: نتائج الفكر، السهيلي، ص131.

(41) انظر: علل النحو، ابن الوراق ص 255، وارتشاف الضرب، أبو حيان، 2027/4.

(42) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، 268/2.

(43) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش 212/4.

(44) شرح الكتاب، السيرافي 149/1.

(45) حركة السين في صيغة الأمر تكاد تكون كسرة مخطوفة.

(46) انظر: تاريخ اللغات السامية، ولفنسون ص 14 – 16، وانظر: فصول في فقه اللغة للدكتور: رمضان عبد التواب، ص 45 – 46.

(47) انظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية، لموسكاتي ص 231.

(48) انظر: الكتاب، سيبويه 4 / 199.

(49) اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين، عامر بلحاف ص 64.

(50) المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب ص272.

(51) انظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية، لموسكاتي ص 231.

(52) السابق والصفحة نفسها.

(53) انظر: ضمير المتكلم والمخاطب في لغة اليمن القديم، إبراهيم الصلوي ص 36.

(54) التطور النحوي، برجشتراسر ص 112.

(55) انظر: حاشيته على التطور النحوي، رمضان عبد التواب، في الصفحة نفسها.

(56) الكتاب، سيبويه 22/1.

(57) السابق 241/3.

(58) انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي 293/2.

(59) انظر: العربية الفصحى، فليش ص 69، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، موسكاتي ص 145.

(60) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش 19/4، وارتشاف الضرب، أبو حيان 559/2.

(61) مغني اللبيب، ابن هشام ص 866.
(62) المذكر والمؤنث، ابن الأنباري 254/2.
(63) انظر: اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين، عامر بلحاف ص 97 – 98.
(64) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس ص 18.
(65) انظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري 1/ 58.
(66) انظر: النحو الوافي 2/ 78.
(67) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري 638/2.
(68) الكتاب، سيبويه 383/3، 384.
(69) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري 638/2.
(70) البيتان من الرجز. انظر كتاب الأفعال، ابن الحداد 1/ 305، المقاصد النحوية، العيني136/1.
(71) البيت من الطويل. انظر تهذيب اللغة، الأزهري مادة (ف ر ك)، المخصص، ابن سيده 354/1.
(72) لسان العرب، ابن منظور مادة (ف ر ك).
(73) قال الشريف الجرجاني: "الإمالة: أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة أو الضمة". التعريفات، ص 34.
(74) انظر: اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين، عامر بلحاف ص 73.
(75) انظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري 51/2.
(76) انظر رأيه في المذكر والمؤنث ، ابن الأنباري 108/2.
(77) السابق في الصفحة نفسها.
(78) السابق 120/1.
(79) انظر: الكتاب، سيبويه 647/3.
(80) السابق 647/3.
(81) التطور النحوي للغة العربية، عبده الراجحي ص 77.
(82) يُراجع: مهرة في مصادر اللغة والأدب، عامر بلحاف ص 30 – 31.
(83) انظر: ضمير المتكلم والمخاطب في لغة اليمن القديم، إبراهيم الصلوي ص 37.
(84) انظر: اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين، عامر بلحاف ص 123 – 124.
(85) يُراجع (ضمير الغيبة) في حوليات كلية الآداب، بحث للأستاذ الدكتور فوزي الشايب مجلس النشر العلمي بالكويت، ففيه حديث مفصل وعميق عن هذه المسألة.
(86) الساميون ولغاتهم، حسن ظاظا، ص 143.
(87) انظر: اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين، عامر بلحاف ص 125 – 126، ومهرة في مصادر اللغة والأدب عامر بلحاف ص 30.
(88) انظر: العربية عبر الزمن، عادل مريخ، الصفحات 56– 66 . وملخص رأي الباحث عادل مريخ أنّ السبئية تأثرت بالمهرية لا العكس في قلب هاء الضمير سينًا، والمهرية تأثرت بالقتبانية!
(89) انظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس ص 18.
(90) انظر: التطبيق النحوي، عبده الراجحي ص 47.
(91) اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين، عامر بلحاف ص 127.
(92) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري 551/2.
(93) انظر: مساند حميرية في مصادر التراث العربي، إبراهيم الصلوي ص 87.
(94) انظر: نتائج الفكر، السهيلي،ص 195.
(95) انظر: التذييل والتكميل، أبو حيان 37/1.
(96) انظر: الجنس اللغوي ونشوؤه في اللغات السامية، محمد حسن ص40.
(97) انظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن هشام 827/2، ومغني اللبيب، ابن هشام ص 855.
(98) المقتضب، المبرد 126/4.
(99) انظر: شرح اللمع، الثمانيني 328/1.
(100) السابق والصفحة نفسها.
(101) انظر: التحفة السنية، محيي الدين ص 254.
(102) انظر هذه القيود في: البديع في علم العربية، ابن الأثير 79/1.
(103) الأصول في النحو، ابن السراج 136/1.

ثبت المصادر والمراجع

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
2- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.
3- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1985م.
4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
5- البديع في علم العربية: ابن الأثير الجزري، تحقيق ودراسة: صالح بن حسين العائد، إشراف: أحمد حسن كحيل، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1985م.
6- تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، دار القلم، بيروت، ط 1، 1980م.
7- التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.
8- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، ط1، 2021م.
9- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م.
10- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 2003م.

11- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م.
12- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007م.
13- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
14- الجنس اللغوي ونشوؤه في اللغات السامية، (بحث)، محمد حسن إبراهيم، ب. ت.
15- دروس في كتب النحو، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ب. ط، 1975م.
16- ديوان حميد بن ثور الهلاليّ، وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م.
17- الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (في الأسماء)، زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 2، 1984م.
18- الساميون ولغاتهم .. تعريفٌ بالقرابات اللغوية والحضارية للعرب، حسن ظاظا، دار المعارف، القاهرة، 1971م.
19- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري، الأردن، عمّان.
20- شرح اللمع، أبو القاسم بن عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط1، 2010م.
21- شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
22- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
23- ضمير المتكلم والمخاطب في لغة اليمن القديم، إبراهيم محمد الصلويّ، مجلة التاريخ والآثار، العددان (2 – 3)، صنعاء، 1994م.
24- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية: دراسة لغوية تأصيلية، إسماعيل أحمد عمايرة، مكتبة لسان العرب، ط2، 1993م.
25- العربية الفصحى .. نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، دار الشرق، بيروت، ط 2، 1983م.
26- العربية عبر الزمن، عادل محاد مريخ، الشركة المتحدة للطباعة والنشر، ط 1، 2007م.
27- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس (أبو الحسن ابن الوراق)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م.
28- الفصائل النحوية في اللغة العربية، (رسالة دكتوراه)، إنْ سوب لي، الجامعة الأردنية، 1998م.
29- فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 6، 1999م.
30- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط 6، 1984م.
31- كتاب الأفعال، سعيد بن محمد المعافري المعروف بابن الحداد، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، مصر، 1975م.
32- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2004م.
33- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء المعري، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 2008م.
34- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، ط1، 1995م.
35- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي (ابن منظور)، دار صادر، بيروت، ط3، 1998م.
36- اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين، عامر فائل محمد بلحاف، مركز حمد الجاسر الثقافي، الرياض، ط1، 2016م.
37- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ابن سيدة)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2000م.
38- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ابن سيدة)، تحقيق: خليل إبراهيم فجال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م.
39- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1997م.
40- مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، موسكاتي وآخرون، ترجمة: مهدي المخزومي وعبد الجبار المطلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1993م.
41- المذكر والمؤنث، ابن التستري الكاتب، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983م.
42- المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.
43- المذكر والمؤنث، أبو زكريا يحيى بن زكرياء الفراء، حققه وقدم له وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة.
44- المزهر في علوم العربية وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
45- المساعد على تسهيل الفوائد، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1982م .
46- مساند حميرية في مصادر التراث العربي (دراسة لغوية)، إبراهيم محمد الصلويّ، مجلة الإكليل، العددان (20 – 21)، صنعاء، 1990م.
47- المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1994م.

48- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط 6، 1985م.
49- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمود بن أحمد العيني، تحقيق: محمد بن باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م.
50- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1964م.
51- المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد نيل وفتحي جمعة، مطابع أم القرى، القاهرة.
52- مهرة في مصادر اللغة والأدب، عامر فائل محمد بلحاف، سلسلة إصدارات مركز اللغة المهرية للدراسات والبحوث (11)، الغيضة، ط 2، 2022م.
53- نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.

Masculinity and Femininity between Arabic and Mahri Languages: A Comparative Study

Nawaf bin Ahmed Othman Hakami **Amer Fael Muhammad Balhaf**

Abstract

This study aims to compare between Arabic language and Mehri language regarding gender category (Masculine and Feminine) depending on comparative methodology. To achieve this aim, the research consists of introduction and three chapters with conclusion. The first chapter discusses the lingual system of Masculine and Feminine (Syntactic category- division system- lingual gender and its difference in dialects and languages, and conducting comparisons). The second chapter defines feminine marks in nouns and verbs of the two languages with providing some important related notices. The third chapter explores some rules of grammatical category that included in old and new grammar books. The research conducts many comparisons between both languages with focus on examples to get efficient findings .

The study provides results including; no differences between both languages and Sematic language in terms of genre division to two parts: Masculine and Feminine only, Al-Mehri language has correspondence with Arabic language in most of feminine names' divisions: feminine include separating feminine marks and masculine, while feminine names don't include marks, while feminine names do not correspond to the masculine name. There are really feminine and others metaphorical. The study concludes that there is correspondence of Al-Mehri language with Arabic in terms of many regulating rules for Masculine and Feminine .

Keywords: Al-Mehri language, grammatical categories, Masculine and Feminine